**المبحث الأول**

**المفاهيم الاساسية لدراسة الجدوى الاقتصادية**

**المحور الأول : مفهوم الاستثمار ومحدداته ومخاطره**

**اولاً: تعريف الاستثمار**

أن كلمة الاستثمار Investment في شكلها المطلق تحمل الكثير من المعاني حتى اصبح من الصعب اعتماد تعريف واحد للاستثمار. إذ أخذ هذا المفهوم يتسع يتسع وتعدد وجوهه الاقتصادية. ومع ذلك فقد انصرف البعض إلى إعطاء تعاريف يمكن إن تصب في النهاية في مضمون واحد فقد عرف ا الاستثمار في الأدبيات الاقتصادية :

على أنه : " الزيادة الصافية في الأصول الحقيقية التي يمتلكها المجتمع " ، كلما عرف بانه " التضحية بقيمة حالية مؤكدة من أجل قيمة مستقبلية غير مؤكدة" ، ومن التعريفات الأخرى الاستثمار " هو أنه ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب على مدى زمني طويل مستقبلا فهو بهذا المعنى نوع من الإنفاق على أصول يتوقع الحصول من ورائها على عائد لفترة طويلة من الزمن لذلك يطلق عليه اصطلاح ( إنفاق رأسمالي ) تمييزاً له عن المصروفات الجارية والتشغيلية".

ويعرف الاستثمار ايضاً من الناحية المالية "بأنه عبارة عن اكتساب الموجودات المالية ، اي التعامل بالأموال للحصول على الأرباح ، والمتعامل بالأموال يعني التخلي عنها فترة زمنية معينة قصد الحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوض لنا القيمة الحالية للأموال المستمرة وعامل المخاطرة المرافق دائما للمستقبل"

ويمكن تعريف الاستثمار من منظور علم المحاسبة بأنه " عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة ، مادية كانت أو معنوية أو مكتسبة ، أو منشأة من طرف المؤسسة وذلك من اجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها وتحويلها".

**مجموعات الاستثمار**

ويشتمل الاستثمار على ثلاث مجموعات مختلفة :

1. منها ما يكون على شكل مشروعات جديدة لم تكن موجودة من قبل
2. أو مشروعات استكمال تضاف أصولها إلى مشروعات قائمة او مشروعات احلال وتحديث تتمثل في شراء أصول جديدة بدل القديمة او المتقدمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية الحالية المنشاة أو تحسين الكفاءة الإنتاجية لها.

**ثانياً: محددات الاستثمار**

تسهم جملة من العوامل الاقتصادية في تحديد الأستثمار منها مدى توافر السوق المالية الفعالة والشلة وبعضها ما يرتبط بمدى توافر الوعى الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع .

**محددات الاستثمار**

* **سعر الفائدة :**

والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر فالعلاقة بينها وبين حجم الأموال المستثمرة هي علامة عكسية. فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض ومن ثم انخفاض الأستثمار نتيجة ارتفاع سعر الاقتراض . أما عند نقصان سعر الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض ، ومن ثم ارتفاع الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الافتراض . ففي حالة التضخم تقوم الدولة برفع سعر الفائدة أما في حالة الركود العمل على تخفيض سعر الفائدة .

* **الكفاية الحدية ارأس المال:**

والمقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هي الإنتاجية الحدية لرأس المال ، او العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال ، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طرية فعند ارتفاع الإنتاجية الحدية فأن ذلك يسهم في ارتفاع الدخل ومن ثم يسهم ذلك في التشجيع على الاستثمار وفي زيادة الأموال المستثمرة.

* **التقدم العلمي والتكنولوجي :**

يعد التقدم العلمي والتكنولوجي من العوامل الرئيسة المحددة للاستثمار فهو يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقة الإنتاجية العالية والتي تعمل على رفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إبدال المكان القديمة بأخرى جديدة وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق.

* **درجة المخاطرة:**

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار عامل درجة المخاطرة إذ إن علاقته بالاستثمار هي علاقة عكسية ، فمن الملاحظ في هذه العلاقة أنه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار. ولكن من جهة ثانية نجد العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية .وانطلاقاً من فأن توفير الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار ضرورة خاصة في الدول النامية .

**ثالثاً: قياس مخاطر الاستثمار**

بعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة والخطيرة في مجال الأعمال والذي يترتب عليه بقاء المؤسسات واستمراريتها ، إذ يترتب عليه ارتباطا ماليا بمبالغ كبيرة نسبياً ولآجال طويلة وفي طروف مستقبلية تتسم بعدم التأثر وارتفاع المخاطر ، ما يجعل عملية الاستثمار كما عبر عنها الاقتصادي Schumpeter” " مثل محاولة إصابة هدف لا يتسم بعدم وضوحه فقط وإنما أيضا متحرك بطريقة لا يمكن توقعها ، كما انه يمكن تصور الاستثمار على أنه إجراء مبادلة استهلاك أو منفعة حالية مؤكدة مقابل منفعة مستقبلية والذي من المؤكد انه اجراء يكتنفه الخطر.